Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية – دراسة ميدانية في مصرف الجمهورية و الصحاري وشمال أفريقيا

سارة محفوظ حمدي : جامعة صفاقس كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
sarramahfud@gmail.com
يسري منيف: أستاذ تعليم عال في المحاسبة جامعة صفاقس
yosramnif@yahoo.fr

The impact of applying International Accounting Standards on enhancing the relevance and reliability of accounting information in Libyan commercial banks – a field study in Al-Jumhouria Bank, Al-Sahari Bank, and North Africa Bank

Sara Mahfoud Hamdi
Yosra Mnaf
University of Sfax, Faculty of Economic Sciences and Management

تاريخ الاستلام:2026/02/01 –تاريخ المراجعة:2026/02/26– تاريخ القبول: 2026/03/07– تاريخ للنشر 2026 /04/15

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية لدى مصارف الجمهورية والصحاري وشمال أفريقيا العاملة في مدينة طرابلس. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى مجموعة من أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

وأظهرت النتائج أن المصارف محل الدراسة تعتمد معايير المحاسبة الدولية إطارًا محاسبيًا رسميًا، وتلتزم بتطبيقها عند تسجيل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية. كما كشفت النتائج أن تطبيق هذه المعايير أسهم في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية، من خلال تعزيز قدرتها على دعم القرارات الاقتصادية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إلى جانب رفع مستوى الموثوقية عبر تعزيز الحياد والشفافية في العرض والإفصاح.

وخلصت الدراسة إلى أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يُعد عنصرًا جوهريًا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ورفع كفاءة التقارير المالية، ودعم متطلبات الحوكمة. كما بينت أن تطبيق هذه المعايير يسهم في توحيد الممارسات المحاسبية بين المصارف وتقليل التباين في أساليب القياس والعرض، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الفترات المختلفة.

وأكدت الدراسة كذلك أن نجاح تطبيق معايير المحاسبة الدولية يرتبط بتوافر الكفاءات البشرية المؤهلة، وتكثيف برامج التدريب المستمر للعاملين في المجال المحاسبي، إضافة إلى تبني الأنظمة المحاسبية الحديثة والتقنيات الرقمية المتطورة التي تسهم في رفع دقة وسرعة إعداد التقارير المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة التطبيق الشامل والفعلي لمعايير المحاسبة الدولية، وتحديث الأنظمة المحاسبية، وتعزيز دور الرقابة والمراجعة الداخلية، فضلاً عن تفعيل دور الجهات الرقابية وتكثيف التنسيق بين المصارف والهيئات المهنية، بما يضمن تحقيق الشفافية والاستقرار المالي وتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية IFRS – جودة المعلومات المحاسبية – القوائم المالية – الملاءمة (Relevance) – الموثوقية (Reliability) .

ABSTRACT:

This study aims to examine the impact of applying International Financial Reporting Standards (IFRS) on enhancing the relevance and reliability of accounting information in the branches of Jumhouria, Sahara, and N0rth African banks operating in the city of Tripoli. The

study adopted a descriptive-analytical approach and utilized various statistical analysis techniques through the SPSS program.

The findings revealed that the banks under study adopt IFRS as their official accounting framework and comply with its requirements in recording financial transactions and preparing financial statements. The results also indicated that the application of IFRS has contributed to improving the relevance of accounting information by enhancing its ability to support economic decision-making and predict future cash flows. In addition, the implementation of these standards has strengthened the reliability of accounting information by increasing levels of neutrality and transparency in financial reporting.

The study concluded that adherence to IFRS represents a fundamental factor in improving the quality of accounting information, enhancing the efficiency of financial reporting, and supporting corporate governance requirements. Furthermore, the findings showed that applying IFRS contributes to unifying accounting practices among banks and reducing discrepancies in measurement and presentation methods, thereby improving the comparability of financial statements across different financial periods.

The study also emphasized that the successful implementation of IFRS depends on the availability of qualified human resources, continuous professional training for accounting staff, and the adoption of modern accounting systems and advanced digital technologies to improve the accuracy and timeliness of financial reporting.

The study recommended the comprehensive and effective implementation of IFRS, modernization of accounting systems, strengthening internal control and internal audit functions, and enhancing the role of regulatory authorities. It also called for greater coordination between banks and professional bodies to ensure financial stability and reinforce users' confidence in published accounting information.

1.1 – المقدمة :

تعدّ المعلومات المحاسبية أحد المرتكزات الأساسية في دعم القرارات الاقتصادية والمالية، لما توفره من بيانات تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وتزداد أهمية هذه المعلومات في القطاع المصرفي بصفة خاصة، نظرًا لطبيعة نشاطه القائم على تجميع الموارد المالية وتوظيفها، وتعدد الأطراف المستفيدة من تقاريره المالية، وفي مقدمتهم الإدارات المصرفية، والجهات الرقابية، والمستثمرون، والمودعون (قاسم، 2024).

ومع تسارع وتيرة العولمة المالية وتزايد الترابط بين الأسواق، برزت الحاجة إلى توحيد القواعد والمعايير المحاسبية المنظمة لإعداد التقارير المالية، بما يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة قابليتها للمقارنة على المستويين المحلي والدولي. وفي هذا السياق، ظهرت المعايير الدولية IFRS لإعداد التقارير المالية بوصفها إطارًا محاسبيًا عالميًا يهدف إلى تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، ولا سيما الملاءمة والموثوقية، من خلال وضع متطلبات واضحة للقياس والاعتراف والإفصاح المالي (أبو زيد، 2021).

وتشير الأدبيات المحاسبية الحديثة إلى أن تطبيق معايير IFRS يسهم في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية عبر توفير بيانات أكثر قدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي ودعم اتخاذ القرار، كما يعزز موثوقيتها من خلال تحسين التمثيل الصادق للعمليات المالية والحد من الممارسات المحاسبية غير المتجانسة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية وثقة مستخدميها ، إلا أن هذه الآثار الإيجابية تظل مرهونة بمدى الالتزام الفعلي بتطبيق متطلبات المعايير، ومستوى الكفاءة المهنية للمحاسبين، وفعالية الأطر الرقابية المصاحبة لعملية التطبيق.

وانطلاقًا مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، من خلال دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس، بما يسهم

في إثراء الأدبيات المحاسبية المحلية وتقديم نتائج علمية يمكن أن تُفيد الجهات المصرفية والرقابية في تطوير ممارسات إعداد التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

2.1 – الدراسات السابقة :

1.2.1الدراسات المحلية :

1. دراسة حسين وآخرون (2025) بعنوان: "تقييم تبني معايير IFRS وآثارها على جودة التقارير المالية في المصارف الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى تبني معايير IFRS وتأثيرها على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، مع التركيز على خصائص الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عبر استبيان وزع على عينة من 120 متخصصًا ماليًا ومحاسبًا في مصارف ليبية، وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات والارتباطات الإحصائية. أظهرت النتائج تحسنًا في الملاءمة (بنسبة 68%) والموثوقية (بنسبة 72%) بعد التطبيق الجزئي لـــIFRS ، لكن مع تحديات مثل نقص الكفاءات المهنية وضعف الرقابة التنظيمية. أكدت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الفعال وثقة المستثمرين والمودعين. أوصت بتكثيف البرامج التدريبية وتعزيز الإشراف من مصرف ليبيا المركزي لتحقيق فوائد أكبر في جودة التقارير وضمان الشفافية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي.

2. دراسة المسماري (2022) بعنوان: "أثر تطبيق معايير IFRS على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق معايير IFRS على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية مثل الملاءمة والموثوقية في المصارف التجارية الليبية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة ميدانية، حيث وزع استبيان على عينة تجاوزت 100 مشارك من المحاسبين والمراجعين ومديري الحسابات في المصارف، بالإضافة إلى مفتشي مصرف ليبيا المركزي، وتم تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام أدوات مناسبة مثل المتوسطات والارتباطات. أظهرت النتائج أن التطبيق يساهم في تعزيز الملاءمة من خلال دعم التنبؤ بالأداء المستقبلي ودعم اتخاذ القرار، والموثوقية عبر التمثيل الصادق للعمليات المالية، مع وجود قصور بسبب نقص الكفاءات والتدريب. أكدت علاقة إيجابية بين الالتزام بـــ IFRS وجودة المعلومات. أوصت بإجراء بحوث إضافية حول العوائق، وبرامج تدريبية مستمرة لتعزيز الالتزام، مما يرفع جودة التقارير وثقة المستخدمين في القطاع المصرفي الليبي.

2.2.1 الدراسات العربية:

3. دراسة المطيري (2025) بعنوان: "أثر تطبيق المعيار الدولي التاسع (IFRS 9) على توقيت الاعتراف بخسائر القروض في بنوك دول مجلس التعاون الخليجي"

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير تطبيق IFRS 9 على توقيت الاعتراف بخسائر القروض وجودة التقارير المالية في بنوك دول الخليج، مع التركيز على الملاءمة والموثوقية. اعتمدت المنهج التحليلي الكمي، حيث جمعت بيانات مالية من بنوك خليجية للفترة ما بعد التطبيق، وتم تحليلها باستخدام نماذج إحصائية متقدمة مثل الانحدار. أظهرت النتائج تحسنًا في الملاءمة عبر الاعتراف الأكثر توقيتًا بالخسائر المتوقعة(ECL) ، وزيادة الموثوقية من خلال تمثيل أفضل للمخاطر الائتمانية، مع علاقة إيجابية بين التطبيق وثقة المستثمرين. ومع ذلك، أشارت إلى تحديات تقنية في تقدير الخسائر ونقص البيانات التاريخية. أوصت بتعزيز الرقابة التنظيمية، وتدريب المحاسبين على نموذجECL ، وتكييف المعيار مع البيئات المحلية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي الخليجي.

4. **دراسة الحميد والفلاح (2024) بعنوان: "تطبيق IFRS 9 وانعكاساته على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنوك الخليج"**

هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات تطبيق IFRS 9 على ملاءمة المعلومات المحاسبية في بنوك الخليج. اعتمدت المنهج التحليلي المقارن قبل وبعد التطبيق، مع جمع بيانات من عينة من البنوك التجارية وتحليلها إحصائيًا. أظهرت النتائج تحسنًا في الملاءمة من خلال الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يوفر بيانات أكثر فائدة لمتخذي القرار حول صحة محفظة القروض والمخاطر المرتبطة. أكدت علاقة إيجابية مع الموثوقية، لكن مع تحديات في التقدير التقني وتأثير على التقلبات الدورية في الأرباح. أوصت بتطوير أنظمة معلومات متقدمة لتقدير الخسائر، وبرامج تدريبية للمحاسبين، وتعزيز الرقابة لضمان تحقيق الملاءمة والموثوقية الكاملة في التقارير المالية للقطاع المصرفي الخليجي.

5. **دراسة جواد والدوري (2023) بعنوان: "أثر IFRS على جودة التقارير المالية للمصارف: تطبيقًا على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تبني IFRS على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية باستخدام مؤشرات مالية رئيسية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، مع جمع بيانات من 6 مصارف لعامي قبل وبعد التطبيق الإلزامي، وتحليلها باستخدام) SPSS اختبارات T و Fو R^2والانحدار البسيط .(أظهرت النتائج ارتباطًا إيجابيًا معنويًا في نصف العينة ($p<0.05$)، مع تحسن الملاءمة والموثوقية، لكن تحديات التطبيق مثل نقص التدريب والضوابط قللت الفاعلية في النصف الآخر. أوصت بتكييف IFRS مع البيئة المحلية، وتدريب المحاسبين، وإعادة هيكلة الأطر الرقابية لضمان جودة أعلى في التقارير المالية للقطاع المصرفي العراقي.

دراسة برهما كنزا وبراس احمد (2021) بعنوان : اثر تطبيق معايير تقارير المالية الدولية

6. **دراسة تروديت (2023) بعنوان: "أثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة التقارير المالية في الجهاز المصرفي السوداني"**

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير IFRS على جودة التقارير في البنوك السودانية، مع التركيز على الملاءمة والموثوقية. اعتمدت المنهج الوصفي، مع استبيان على موظفي بنوك سودانية، وتحليل إحصائي باستخدام SPSS لاختبار الفرضيات. أظهرت زيادة في الشفافية والملاءمة، مع تحسن في الموثوقية رغم تحديات البنية التحتية والتدريب. أكدت علاقة إيجابية بين التطبيق وتحسين الجودة، مع قصور في التطبيق الشكلي. أوصت بتطوير البنية التكنولوجية، ودورات تدريبية دورية، وتعزيز الرقابة لضمان الالتزام الكامل بـ IFRS في القطاع المصرفي السوداني.

7. **دراسة الغولي (2022) بعنوان: "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة في البنوك التجارية اليمنية"**

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير IFRS على جودة المعلومات في البنوك اليمنية، مع التركيز على الملاءمة والموثوقية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي مع استبيان على محاسبين ومدققين في بنوك يمنية، وتحليل إحصائي باستخدام SPSS.أظهرت تحسنًا في الشفافية والموثوقية بعد التطبيق، مع علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية .($p<0.05$) أشارت إلى تحديات بنيوية مثل نقص الكفاءات وضعف البنية التحتية. أوصت بتعزيز التدريب المهني، وتطوير أنظمة تكنولوجية، وتعزيز الرقابة لتحقيق فوائد أكبر في جودة التقارير المالية للقطاع المصرفي اليمني.

3.2.1 الدراسات الدولية:

8. **دراسة Tawiah (2025) بعنوان"The effect of IFRS adoption on bank internationalisation" :**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير تبني معايير IFRS على دولية البنوك وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي، مع التركيز على دور تحسين جودة التقارير المالية في تقليل عدم التماثل المعلوماتي وتعزيز الملاءمة

والموثوقية. اعتمدت المنهج الكمي، حيث اســـتخدمت بيانات من بنوك في دول متعددة، وتم تحليلها باســـتخدام نماذج الانحدار لقياس التغييرات في التدفقات الاســـتثمارية. أظهرت النتائج أن تبني IFRS يزيد من الملاءمة من خلال توفير معلومات أكثر قدرة على التنبؤ، والموثوقية عبر تمثيل أفضـــل للعمليات، مما يقلل تكلفة رأس المال ويعزز الثقة لدى المستثمرين الأجانب. أكدت علاقة إيجابية بين التطبيق وتوسع البنوك دوليًا، خاصة في الأسواق الناشئة. أوصت بتعزيز التطبيق الكامل لـــ IFRS في البنوك لتحسين التنافسية الدولية، والشفافية، وجذب الاستثمارات، مع الحاجة إلى رقابة قوية لضمان الجودة الفعلية والحد من التحديات التنفيذية.

9. دراسة **Onali et al. (2023) بعنوان "IFRS 9 and Bank Risk: Evidence from the European Union"**:

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير تطبيق IFRS 9 على مخاطر البنوك في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على كيفية تأثير نموذج الخسـائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسـبية في التقارير المالية. اعتمدت المنهج الكمي مع بيانات من بنوك أوروبية متعددة، وتحليل إحصـــائي متقدم لقياس التقلبات في رأس المال والأرباح والمخاطر. أظهرت النتائج أن IFRS 9 يزيد من الملاءمة من خلال الاعتراف الأكثر توقيتًا بالخسائر، مما يجعل التقارير أكثر استجابة للدورة الاقتصادية ويحسن التمثيل الصادق للمخاطر الائتمانية. أكدت تحسنًا في الموثوقية في سياقات الرقابة القوية، لكن مع زيادة التقلبات الدورية في الأرباح. أوصـــت بمراقبة المنظمين للتقلبات الناتجة عن النموذج، وتطوير آليات تخفيف التأثيرات الدورية، لضمان توازن بين الملاءمة والموثوقية والاستقرار المالي في القطاع المصرفي الأوروبي.

10. دراســـــة **Ahmed et al. (2023) بعنوان "Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence"**:

هدفت الدراسة إلى تقديم أدلة أولية على تأثير التبني الإلزامي لـ IFRS على جودة المحاسبة، مع التركيز على الملاءمة والموثوقية في ســـياقات دولية متعددة. اعتمدت المنهج الكمي مع بيانات من دول مختلفة، وتحليل مقارن بين الشـــركات المتبينة والغير متبنيه باستخدام مقاييس جودة الأرباح. أظهرت النتائج تحسنًا في جودة المعلومات، خاصـة في الدول ذات الإنفاذ القانوني القوي، مع زيادة في الملاءمة عبر تحسين القدرة التنبؤية، والموثوقية عبر الحد من إدارة الأرباح. أكدت أن الفوائد أكبر عند وجود فجوة كبيرة بين المعايير المحلية الســابقة و .IFRSأوصـــت بتعزيز الرقابة والإنفاذ القانوني لتحقيق فوائد أكبر في الملاءمة والموثوقية، وإجراء بحوث إضافية في الأسواق الناشئة لفهم التباين في النتائج.

11. دراســة **Brüggemann et al. (2013) بعنوان "Intended and Unintended Consequences of Mandatory IFRS Adoption: A Review of Extant Evidence and Suggestions for Future Research"**:

هدفت الدراسة إلى استكشاف العواقب المقصودة (مثل زيادة الشفافية والمقارنة) وغير المقصودة للتبني الإلزامي لـــ IFRSفي الاتحاد الأوروبي. اعتمدت مراجعة شـــاملة للأدلة التجريبية المتاحة، مع التمييز بين التأثيرات على الأســـواق الرأســـمالية والمســـتوى الكلي. أظهرت مكاســـب في الملاءمة والموثوقية من خلال زيادة الشـــفافية وتأثيرات إيجابية على الأسواق الرأسمالية، لكن مع تعقيد في الإفصاح قد يؤثر على قابلية الفهم لدى بعض المستخدمين، وفشل نسبي في تحقيق زيادة واضـحة في المقارنة. أكدت أن الفوائد الإيجابية تتركز في التأثيرات الكلية. أوصـت بدراسـات إضـافية حول التكاليف والفوائد غير المقصودة، وتحليل أعمق للدور المؤسسي في تحقيق الأهداف المرجوة من.IFRS

12. دراســـــة **Capkun et al. (2022) بـعـنـوان "The Effect of IFRS Adoption on Bank Transparency and Risk-Taking"**:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير تبني IFRS على شفافية البنوك وسلوكها تجاه المخاطرة في سياقات دولية. اعتمدت بيانات من بنوك متعددة، وتحليل إحصائي لقياس التغييرات في الإفصاح والمخاطر. أظهرت زيادة في الشفافية والموثوقية من خلال إفصاح أفضل عن المخاطر والتحوطات، مما يقلل السلوك المفرط في المخاطرة لدى المديرين بسبب زيادة الوضوح للمراقبين. أكدت علاقة إيجابية مع الملاءمة في دعم اتخاذ القرارات. أوصت بدعم الرقابة الخارجية والداخلية لتعزيز الملاءمة والموثوقية، ودراسات إضافية حول التأثيرات طويلة الأمد على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

13. دراسة Daske et al. (2013) بعنوان "Adopting a Label: Heterogeneity in the Economic Consequences of IFRS Adoption" :

هدفت الدراسة إلى تمييز التباين في العواقب الاقتصادية لتبني IFRS بين "المتبنين الجادين" و"المتبنين الشكليين" (الذين يتبنون العلامة فقط). اعتمدت المنهج الكمي مع بيانات من شركات عالمية، وتحليل لتأثيرات على السيولة وتكلفة رأس المال. أظهرت فوائد اقتصادية كبيرة في الملاءمة والموثوقية للمتبنين الجادين فقط، مع تقليل تكلفة رأس المال وزيادة السيولة، بينما كانت التأثيرات ضعيفة للمتبنين الشكليين. أكدت أن الجودة الفعلية للتطبيق هي المحدد الرئيسي. أوصت بتشجيع التطبيق الجاد من خلال حوافز رقابية، ودراسات إضافية حول آليات الالتزام لتحقيق فوائد أكبر في جودة المعلومات المحاسبية.

14. دراسة Li et al. (2023) بعنوان "Accounting–Driven Bank Monitoring and Firms' Debt Structure: Evidence from IFRS 9 Adoption" :

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير IFRS 9 على مراقبة البنوك لهيكل ديون الشركات، مع التركيز على الملاءمة والموثوقية. اعتمدت بيانات من 50 دولة، وتحليل لتغييرات في الاعتماد على الديون المصرفية. أظهرت تحسنًا في الموثوقية من خلال مراقبة أكثر كثافة للمقترضين، لكن زيادة في التكاليف الرقابية مما يقلل الاعتماد على الديون المصرفية مقابل الديون العامة. أكدت أن الرقابة التنظيمية تشدد التأثير. أوصت بتوازن رقابي لتجنب التكاليف الزائدة، ودراسات حول تأثير على الملاءمة في الأسواق الناشئة.

15. دراسة De George et al. (2016) بعنوان"A Review of the IFRS Adoption Literature" :

هدفت الدراسة إلى مراجعة شاملة لأدبيات تبنيIFRS ، مع التركيز على تأثيراتها على جودة التقارير المالية والأسواق الرأسمالية. اعتمدت تحليلًا للدراسات التجريبية، مع تلخيص التأثيرات على الملاءمة والموثوقية. خلصت إلى فوائد في الجودة، خاصة الملاءمة والموثوقية، مشروطة بالإنفاذ والتطبيق الجاد في القطاع المصرفي والشركات. أكدت تباينًا في النتائج بسبب التصاميم البحثية. أوصت بدراسات حول السياقات الناشئة والعقود المالية لفهم التأثيرات طويلة الأمد.

3.1- التعليق على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة محليةً وعربيةً ودوليةً إلى وجود اتفاق عام على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، ولا سيما خاصيتي الملاءمة والموثوقية وقد أكدت الدراسات الدولية أن تبني IFRS خاصة معيار IFRS 9 ، يعزز توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية ويحد من إدارة الأرباح، بما ينعكس إيجابًا على دقة المعلومات ودعم اتخاذ القرارات غير أن هذه الآثار الإيجابية تظل مرهونة بقوة البيئة المؤسسية وجودة التطبيق الفعلي.

وفي السياقين العربي والليبي، أظهرت الدراسات تحسنًا جزئيًا في جودة المعلومات المحاسبية، خصوصًا في القطاع المصرفي، إلا أن هذا التحسن ما زال محدودًا بسبب ضعف الكفاءات المهنية والرقابة والتدريب، وانطلاقًا من ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى قياس الأثر المباشر لتطبيق IFRS على الملاءمة والموثوقية في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس، بما يسهم في سد فجوة بحثية قائمة وتقديم توصيات عملية لتعزيز جودة التقارير المالية.

4.1 – مشكلة الدراسة :

على الرغم من التوجه العالمي المتزايد نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بوصفها إطارًا موحّدا لتحسين جودة التقارير المالية، إلا أن نتائج تطبيق هذه المعايير لم تكن متجانسة عبر مختلف الدول والقطاعات. إذ تشير الدراسات الدولية إلى أن فاعلية (IFRS) في تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، مثل الملاءمة والموثوقية، تتأثر بعوامل مؤسسية وتنظيمية، من أبرزها قوة الإطار الرقابي، ومستوى إنفاذ القوانين، وكفاءة الممارسات المهنية داخل المؤسسات المالية، وهو ما يجعل تطبيق المعايير في حد ذاته غير كافٍ لتحقيق الجودة المنشودة (De George et al., 2016).

كما تشير دراسات عربية حديثة إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا يضمن بالضرورة تحسين جودة المعلومات المحاسبية ما لم يُصاحبه تطبيق فعلي سليم، مدعوم بنظم رقابية فعالة وبرامج تدريب وتأهيل مستمرة للعاملين في المجال المحاسبي، حيث قد يؤدي التطبيق الشكلي للمعايير إلى نتائج عكسية تحّد من موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية.

وفي البيئة الليبية، تشهد المصارف التجارية توسعًا في أنشطتها المالية وزيادة في حجم العمليات المصرفية، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات محاسبية تتسم بالملاءمة والموثوقية لدعم متخذي القرار وتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية. إلا أن واقع الممارسات المحاسبية في بعض فروع المصارف التجارية الليبية ما زال يتسم بالاعتماد على أساليب تقليدية، مع وجود تفاوت في مستوى الالتزام بتطبيق متطلبات القياس والإفصاح وفق معايير IFRS مما يثير تساؤلات حول مدى انعكاس هذا التطبيق على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة (بن يونس وأبو زقية، 2022).

وانطلاقًا مما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلين الفرعيين التاليين:

1- ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية **(IFRS)** في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس؟

2- ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية **(IFRS)** في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس؟

5.1 – أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى التعّرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس، وذلك من خلال تحليل واقع تطبيق هذه المعايير وقياس انعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية في فروع المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس .
2. دراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية في فروع المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس .

6.1 – أهمية الدراسة : تبرز أهمية الدراسة على النحو التالي :

أهمية علمية : تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بيئات اقتصادية نامية وغير مستقرة ومعرفة أثر تطبيق هذه المعايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية ومساعدة المحاسبين والمراجعين والماليين على فهم متطلبات المعايير لتعزيز ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية .

أهمية عملية : تقدم الدراسة نتائج وتوصيات عملية من شأنها دعم صناع القرار في المصارف التجارية الليبية، وتمكينهم على تحسين إعداد التقارير المالية ورفع موثوقيتها وملاءمتها لمتخذي القرار.

7.1 – فروض الدراسة :

تم اشتقاق فرضيات هذه الدراسة استنادًا إلى الدراسات السابقة، لاختبار أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وبخاصيتي الملاءمة والموثوقية في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس. وتشكل هذه الفرضيات الأساس لتوجيه التحليل الكمي وتحديد العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق المعايير الدولية) والمتغيرات التابعة (ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية).

ووفقًا لذلك، تم صياغة الفرضيات الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس.

8.1 – حدود الدراسة :

المكانية : وتقتصر على البيئة الليبية، وبشكل خاص المصارف التجارية .

الزمنية : تغطي الدراسة الفترة من 2021 إلي 2025 ، نظر لأهميتها في تفعيل معايير التقارير المالية الدولية في ليبيا ضمن جهود الإصلاح المالي .

الموضوعية : تتسم الدراسة بالعلمية والمنهجية الأكاديمية، حيث اعتمدت على بيانات أولية وجمعها بأسلوب موضوعي، مع تطبيق أدوات التحليل الإحصائي للوصول إلى نتائج دقيقة وقابلة للتعميم ضمن حدود مجتمع الدراسة.

البشرية : (المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين) في المصارف التجارية الليبية .

9.1 – منهجية الدراسة :

اعتمادا على طبيعة المشكلة وأهداف الدراسة، سيتم اتباع المنهج الاستقرائي لتحليل الأدبيات ذات الصلة، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الواقع العملي للمصارف التجارية الليبية، وأداة الدراسة استبانة موجه إلي عينة من العاملين في إدارات المحاسبة والمراجعة والمخاطر (المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين) في المصارف التجارية الليبية بهدف جمع بيانات دقيقة تعكس واقع تطبيق المعايير الدولية، وسيتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل المتوسطات الحسابية ، الانحراف المعياري ، اختبار T ، تحليل التباين ANOVA) عبر برنامج **SPSS** .

10.1 – الاطار النظري لدراسة :

10.1.1 – المعايير المحاسبية الدولية : قامت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية يذل جهود كبيرة بهدف تحقيق نوع من التوافق بين الممارسات المحاسبية والمعايير المحاسبية بين مختلف الدول والعمل على توحيدها، ولعل أهم هذه المنظمات والتي عرفت نشاطا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة لجنة المعايير المحاسبية الدولية .

وتعرف معايير المحاسبة الدولية على أنها عبارة على مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية يعتمد عليها المحاسب في القيام بأعماله المتمثلة في القياس والإفصاح على المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة. (آيت ، 2014)

خصائص معايير المحاسبة الدولية : تتميز المعايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخصائص من أهمها : (بن قطيب، وحطاب، 2019)

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وأعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجال المعايير.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.
- غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية,

أهمية المعايير المحاسبية :

تُعد المعايير المحاسبية من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي الحديث، إذ تهدف إلى تنظيم عملية القياس والعرض والإفصاح عن المعلومات المالية بما يضمن تقديم معلومات موثوقة وذات جودة عالية. وتبرز أهمية هذه المعايير في دورها في تحسين القوائم المالية وتعزيز الثقة لدى مستخدميها ودعم اتخاذ القرار المالي والاقتصادي. (الضيف والذقن ،2025)

1. **توحيد المعالجة المحاسبية وتحقيق الاتساق:** تسهم المعايير المحاسبية في توحيد أساليب المعالجة المحاسبية للعمليات المالية داخل المؤسسات المختلفة، مما يؤدي إلى تقليل الاختلاف في تطبيق السياسات المحاسبية وتحقيق الاتساق بين القوائم المالية، الأمر الذي يعزز مصداقية المعلومات المحاسبية .
2. **تحسين جودة المعلومات المحاسبية:** تعمل المعايير المحاسبية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال ضمان توافر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات، مثل الملاءمة والموثوقية وقابلية الفهم، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة القوائم المالية ومستوى الإفصاح المحاسبي (قسوم، 2019).
3. **تعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية:** يساهم الالتزام بالمعايير المحاسبية، خاصة المعايير الدولية، في رفع مستوى الشفافية في التقارير المالية، مما يزيد من ثقة المستثمرين والدائنين ومختلف مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المقدمة لهم (قسوم، 2019).
4. **تسهيل المقارنة بين القوائم المالية:** تساعد المعايير المحاسبية على جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة سواء بين شركات القطاع الواحد أو على المستوى الدولي، وذلك لاعتمادها على نفس المبادئ والقواعد المحاسبية، مما يسهل عملية التحليل المالي واتخاذ القرار .
5. **دعم اتخاذ القرار المالي والاقتصادي:** توفر المعايير المحاسبية معلومات مالية دقيقة وموضوعية تساعد مختلف مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والإدارة والجهات الرقابية، على اتخاذ قرارات مالية واقتصادية سليمة مبنية على أسس علمية (IFRS Foundation, 2023) .

6. **دعم حوكمة الشركات:** يسهم تطبيق المعايير المحاسبية في دعم مبادئ حوكمة الشركات، خاصة ما يتعلق بالإفصاح والشفافية والمساءلة، مما يعزز الرقابة على أداء الإدارة ويحد من الممارسات غير السليمة داخل المؤسسات (عيساوي، 2015).
7. **الحد من التلاعب والاحتيال المحاسبي:** تحدد المعايير المحاسبية كيفية الاعتراف بالعمليات المالية وقياسها والإفصاح عنها، مما يقلل من فرص التلاعب في القوائم المالية ويساعد على كشف الأخطاء والانحرافات المحاسبية (Bekhail and Kettoush, 2016).

أهداف المعايير المحاسبية:

تُعد الأهداف المرجوة من وضع وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية محوراً أساسياً لتحقيق التوافق الدولي، وتتركز هذه الأهداف حول تحسين جودة المعلومات، وتعزيز الكفاءة المالية، ودعم الدول النامي وتشمل الأهداف الأساسية إعداد ونشر المعايير التي يُستَرشد بها في تجهيز القوائم والبيانات المالية بما يخدم المصلحة العامة، والعمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها بشكل علمي، كما تهدف إلى تحسين وتنسيق الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية، ومن أبرز الأهداف المرجوة من وضع المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها ما يلي: (مسلم،2016)

1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي تُستخدم للاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يخدم المصلحة العامة.
2. العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها بشكل علمي.
3. تحسين وتنسيق الأنظمة المحاسبية والقواعد والإجراءات المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
4. توفير الوقت والمال للشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد في إعداد قوائمها المالية على مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية التي قد تختلف من دولة إلى أخرى.
5. تسهيل العمليات الدولية والاستثمار:

- تسهيل العمليات التجارية الدولية والتسعير، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد.
- زيادة كفاءة أسواق الأوراق المالية، خصوصًا مع نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية.
- تعزيز اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات.

6. تسهيل حصول الشركات على التمويل في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، مما يعطي فرصة للحصول على رؤوس أموال أو قروض من الخارج.
7. رفع مستوى مهنة المحاسبة عالمياً:

- تهدف هذه المعايير إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، خصوصاً أن بعض الدول توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة أو بدائية.
- بالنسبة للعديد من الدول النامية التي تفتقر إلى منظمات وهيئات متخصصة بإصدار معايير محاسبية، فإن تبني المعايير الدولية يوفر الوقت والمال اللازمين لإنشاء وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

خصائص المعايير المحاسبية:

تساهم المعايير المحاسبية بدور محوري في ترشيد التطبيق المهني للمحاسبة، وذلك من خلال إرساء المبادئ العلمية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بتحديد آليات قياس وعرض العمليات المالية والقوائم المالية .تُعتبر الخطوة التالية بمثابة ترجمة عملية لهذه المبادئ، حيث يتم ذلك عن طريق إصدار المعايير، التي تُمثّل نماذج ومحددات تنفيذ العمل المحاسبي، إذ يُخصص المعيار لتنظيم كل بند محدد من بنود القوائم المالية، أو لنوع معين من العمليات. يُطلق على هذه العملية أحياناً اسم "شرعنه الممارسة المحاسبية "أو "تأصيلها"، حيث تحوّل المعاييرُ الأساليبَ المقبولة عرفاً إلى قواعد ملزمة

(Codification)، مما يعزز جودة الإبلاغ المالي ويقلل من التباين المحاسبي غير المبرر وتُعدّ المعايير المحاسبية أداة أساسية للاسترشاد العام، فهي تُعبر عن كيفية تطبيق مبدأ محاسبي محدد ضمن الإطار النظري والفكري للمحاسبة .وتُشكّل المعايير أيضاً الإطار التطبيقي لتنظيم الممارسة العملية، وعليه، لا بد من تحقيق ربط وتوافق دائم بين الإطار الفكري والإطار التطبيقي لضمان تحقق خصائص الملاءمة والموثوقية والتوافق بين المعايير والمفاهيم النظرية ونظراً لأن المعايير المحاسبية تُعدّ الأدوات التنظيمية للتطبيق العملي في المجال المحاسبي، يجب أن تتصف عملية إعدادها بالخصائص والمحددات التالية:

1. يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع؛ لضمان المرونة والتكيف مع البيئة التي ستُطبق فيها.
2. يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية وفعّالة، ويجب أن تتصف المعايير بالثبات النسبي، لكنها لا بد أن تتغير وتُحدّث وفقاً للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر، لتصبح عملية المعايير المحاسبية عملية مستمرة ودورية؛ مما يحقق التوازن بين الاستقرار والمواكبة.
3. أن تُمثّل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث لا تقدم المعايير المحاسبية معالجة محاسبية واحدة بالضرورة، بل تقدم إرشادات متكاملة حول معالجات الموضوع المحاسبي الواحد. ويُعالج هذا الموقف عن طريق الإفصاح الشامل والشفاف عن المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها؛ لتعزيز قابلية المقارنة.
4. يجب ألا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغوط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية؛
5. يجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية وأن تكون الاجتهادات والآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة؛
6. يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد، ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية؛
7. يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتحرر من الانحياز نحو جهة معينة بمعنى أن تحقق المعايير المحاسبية مفهوم العدالة عند القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية؛
8. يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف الوطنية العامة دون أن تتأثر بتغيير الحكومات، فليس من المعقول أن تتغير المعايير المحاسبية مع كل تغيير في السياسات الحكومية؛

وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي وفقا لأهميتها النسبية فلا تصدر المعايير المحاسبية ألا للعناصر والبنود والعمليات المؤثرة في إعداد وعرض القوائم المالية. (بوسماحة– 2020)

10.1.2 – خصائص المعلومات المحاسبية :

تُعد خصائص المعلومات المحاسبية حجر الزاوية في بناء الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، حيث تتبوأ مكانة مركزية في المستوى الثاني من مستويات الإطار النظري، لتعمل كجسر معرفي ورابط جوهري يربط بين الأهداف العليا للتقارير المالية وبين القواعد الإجرائية المتمثلة في مفاهيم القياس والاعتراف، بما تشمله من فروض ومبادئ ومحددات محاسبية. (زكري– أمعارف 2019)

مفهوم خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تشير خصائص جودة المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من الصفات والمعايير التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، سواء كانوا مستثمرين، أو دائنين أو إدارة أو جهات رقابية. وتهدف

هذه الخصائص إلى ضمان أن تعكس المعلومات المحاسبية الواقع الاقتصادي للمنشأة بشكل صادق وموضوعي (Bekhail & Kettoush, 2016).

ويعرّف الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية خصائص جودة المعلومات المحاسبية بأنها الخصائص التي تجعل المعلومات المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تنقسم إلى خصائص

نوعية أساسية وخصائص نوعية معززة كما يرى عدد من الباحثين أن خصائص جودة المعلومات المحاسبية تمثل الأساس الذي يُبنى عليه الحكم على كفاءة النظام المحاسبي، إذ كلما توفرت هذه الخصائص بدرجة أعلى، زادت موثوقية القوائم المالية وارتفعت درجة الاعتماد عليها في التحليل المالي واتخاذ القرار.

وتؤكد الدراسات المحاسبية أن غياب خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ضعف الإفصاح المالي وانخفاض مستوى الثقة في القوائم المالية، مما قد ينعكس سلبًا على القرارات الاقتصادية للمستثمرين وأصحاب المصالح **(Aissaoui, 2015).**

أنواع خصائص المعلومات المحاسبية : وتنقسم إلي عدة أنواع كما يلي:

أولاً: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

تُعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أحد المرتكزات الجوهرية في الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، إذ تمثل المعايير التي تُقاس بها جودة المعلومات ومدى نفعها لمستخدمي القوائم المالية. وتنقسم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وأخرى معززة **وتتمثل الخصائص الأساسية في خاصيتين رئيسيتين هما:**

أ- الملاءمة(Relevance)

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كان لها تأثير في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون، سواء من خلال مساعدتهم في التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو في تأكيد أو تعديل توقعاتهم السابقة. وترتبط الملاءمة بمفهوم الأهمية النسبية، حيث تُعد المعلومة ذات أهمية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر في القرارات المتخذة.

وتتحقق الملاءمة من خلال:

- القدرة التنبؤية.
- القدرة التأكيدية (التغذية العكسية).

ب- التمثيل الصادق (Faithful Representation)

يقصد بالتمثيل الصادق أن تعكس المعلومات المالية الواقع الاقتصادي للمعاملات والأحداث بصورة صحيحة وكاملة ومحايدة، بحيث تعبر عن جوهرها الاقتصادي وليس فقط شكلها القانوني.

ويقوم التمثيل الصادق على ثلاثة عناصر فرعية هي:

- الاكتمال :تضمين جميع المعلومات الضرورية لفهم الظاهرة الاقتصادية.
- الحياد :خلو المعلومات من التحيز.
- الخلو من الأخطاء الجوهرية :عدم وجود أخطاء أو حذف يؤثر في سلامة العرض.

ولا تكفي خاصية التمثيل الصادق وحدها لجعل المعلومات مفيدة، بل يجب أن تتوافر مع الملاءمة حتى تحقق المعلومات صفة الجودة.

ثانياً: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وتتمثل في:

أ. **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة أداء المشروع عبر الزمن وإجراء المقارنات مع أداء المشروعات الأخرى (مارشال، 2010م).

إن عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أو على المستوى الداخلي للوحدة المحاسبية، يحقق قدرة أكبر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات المختلفة (الشحادة، 2011م).

ب. الثبات: هي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم (نبيل، 2012م).

أهمية خصائص المعلومات المحاسبية :

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفيرها وتقديمها يتمثل في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لا سيما متخذو القرارات الاستراتيجية، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، إذ أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً (التنبؤ والتخطيط الاستراتيجي)، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وهذا ما يؤدي لمؤسسة إلى التميز، وعدم توفر المعلومات المحاسبية الكافية والصحيحة وبالخصائص المطلوبة التي يعتمد عليها يعد من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات خاصة الاستراتيجية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية صنع القرارات الحاسمة التي لها أثر على المركز التنافسي للمؤسسة، وقد ازدادت أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أهمها ما يلي: النمو في حجم المؤسسة، ازدياد قنوات الاتصال في المؤسسة، تعدد أهداف المؤسسة الاقتصادية، التأثير بالبيئة الخارجية (الماطوني،2023).

معايير جودة المعلومات المحاسبية :

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يضمن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي:
(الفضل ونور، 2002).

1. **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور

- **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
- **المنفعة الزمنية:** وتعنى ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
- **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

2 – الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدي تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

3 – الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في

التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

4 – الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات.

5 – التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية:

تُعد المعلومات المحاسبية عنصرًا أساسيًا في عمل المصارف، لما لها من دور محوري في دعم عملية اتخاذ القرار وتعزيز الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ولاسيما المستثمرين والمودعين والجهات الرقابية. وتزداد أهمية هذه المعلومات في القطاع المصرفي نظرًا لطبيعة نشاطه القائم على إدارة الأموال والمخاطر. وفي هذا الإطار، يسهم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرفية من حيث الملاءمة، والموثوقية وقابلية المقارنة والإفصاح.

10.1.3 – دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المصارف. (حميدي،2017)

تسهم معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تنسيق وتوحيد النظم المحاسبية المعمول بها في المصارف، من خلال توفير إطار مفاهيمي ومعياري يحدد أسس القياس والاعتراف والعرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المصرفية. وقد أدى تبني هذه المعايير على نطاق دولي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، بما يعزز من مصداقيتها وشفافيتها، ويزيد من فائدتها لمستخدمي القوائم المالية.

كما ساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف في توحيد أساليب إعداد وعرض القوائم المالية، الأمر الذي يسهل عملية المقارنة بين المصارف محليًا ودوليًا، ويدعم تقييم الأداء المالي والمراكز المالية بدقة أكبر. ويُعد هذا التوحيد عاملًا مهمًا في تعزيز ثقة المستثمرين، خاصة الأجانب، حيث تُمكّنهم القوائم المالية المعدة وفق معايير دولية من فهم المعلومات المحاسبية وتحليلها بصورة أكثر موضوعية.

ومن جانب آخر، يفرض الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية مستوى أعلى من الإفصاح المحاسبي عن العمليات المصرفية، بما في ذلك العمليات الخارجية والالتزامات والمخاطر المالية، وهو ما ينعكس إيجابًا على شفافية المعلومات المحاسبية وسلامة النظام المصرفي. كما تسهم هذه المعايير في حماية حقوق المودعين من خلال الحد من ممارسات إخفاء المعلومات أو التلاعب في البيانات المالية.

وتلتزم المصارف، في إطار تطبيق المعايير الدولية، باللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأسواق الأوراق المالية، والتي تؤكد ضرورة الإفصاح الكامل والعادل عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة. ويؤدي ذلك إلى تعزيز كفاءة واستقرار الأسواق المالية، ودعم الثقة في النظام المصرفي، وتحقيق ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية بما يخدم مختلف الأطراف ذات العلاقة (زكري– أمعارف 2019).

11.1 – الاطار العملي للبحث :

مجتمع وعينة البحث : يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية (الجمهورية – الصحاري – وشمال أفريقيا) بمدينة طرابلس، أما عينة البحث تتمثل في مدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين المديرين الماليين العاملين بالمصارف

التجارية ، وقد بلغت الاستبيانات الموزعة 40 استمارة استبيان ثم استرجاع 36 استمارة استبيان وثم استبعاد 4 استبيانات لعدم ورود الإجابات، وشكل الباقي لتحليل بنسبة (92%) .

جدول رقم (1): عدد الاستبانات الموزعة والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل
40	4	36

خطوات تصميم وبناء الاستبانة:

أُستخدمت الاستبانة ذات الأسئلة محددة الإجابة (المغلقة) كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة. وقد تم إعدادها بالاعتماد على الأدبيات والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، وأُخضعت للتحكيم من قبل عدد من المختصين للحكم على صلاحيتها؛ بهدف التأكد من وضوح الفقرات وسلامة صياغتها وملاءمتها لأهداف الدراسة، وبناءً على الملاحظات أُجريت التعديلات اللازمة إلى أن استقرت الاستبانة في صورتها النهائية، وتكوّنت الاستبانة في شكلها النهائي من قسمين؛ خُصص القسم الأول للبيانات الشخصية لأفراد العينة، بينما خُصص القسم الثاني لبيانات الدراسة. وقد اشتمل القسم الثاني على محورين رئيسيين؛ خُصص المحور الأول لقياس تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) واشتمل على (8) فقرات، في حين خُصص المحور الثاني لقياس ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وتضمن بُعدين: ملاءمة المعلومات المحاسبية بعدد (5) فقرات، وموثوقية المعلومات المحاسبية بعدد (5) فقرات.

الجدول رقم (2) : توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس

الإجابة	غبر موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم (2) و ذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول حساب المدى (5−1= 4) و بعد ذلك تم تقسيم المدى على خمس مستويات (4÷ 5= 0.80) وهذا الرقم يعتبر طول الفئة الواحدة أو المستوى الواحد ، وهكذا الأوزان كما هو موضح في جدول المتوسط المرجح التالي:

الجدول رقم (3) : المتوسط المرجح المتحصل عليه من تحليل الإجابات

المتوسط المرجح	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
	من 1 إلى أقل 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 4.20 إلى 5

قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة):

تعتبر الاستبانة من أكثر الأدوات استخداماً في جمع بيانات البحث العلمي، ولكي تكون نتائج الاستبانة موثوقة ومعبرة عن الواقع لابد من التأكد من جودتها ويتم ذلك عن طريق التحقق من الصدق والثبات.

صدق الاستبانة Validity:

يعرف الصدق على أنه مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة (عطية، 1996).

كما يقصد بالصدق شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات، وأخرون، 1997).

وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ- صدق المحتوى (الصدق الظاهري):

يعرف صدق المحتوى على انه قدرة المقياس على قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر اليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس إبعاد المتغير المختلفة (القحطاني، وآخرون، 2002).

ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقعرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correl

تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS)

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد التدريب والدرجة الكلية لها

ت	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يلتزم المصرف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند تسجيل العمليات المالية.	.847**0	0.002
2	تُعد القوائم المالية في المصرف وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.	.859**0	0.001
3	تستخدم برامج المحاسبة في المصرف نماذج تتوافق مع متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية	.835**0	0.003
4	يلتزم المصرف بمتطلبات القياس المحاسبي المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.	.876**0	0.001
5	يتم إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.	.801**0	0.005
6	يقوم المصرف بتحديث سياساته المحاسبية بما يتماشى مع التعديلات على معايير المحاسبة الدولية.	.729*0	0.017
7	يمتلك العاملون بالإدارة المالية معرفة مناسبة بمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	.816**0	0.004
8	يتم تدريب العاملين في الإدارة المالية بشكل دوري على مستجدات معايير المحاسبة الدولية	.713*0	0.021

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول رقم (4)، والذي يوضح صدق الاتساق الداخلي للفقرات التي تقيس بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) لعينة الدراسة الاستطلاعية، أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية بلغت (0.876)، في حين بلغت أقل قيمة (0.713)، وجميع الفقرات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقات ارتباط طردية وقوية بين جميع الفقرات التي وُضعت لقياس بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالدرجة الكلية للمتغير، مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد.

1. ملاءمة المعلومات المحاسبية:

جدول رقم (5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد التدريب والدرجة الكلية لها

ت	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	توفر القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف.	.828**0	0.003
2	تساعد المعلومات المحاسبية على تقييم أداء الإدارة ومسؤوليتها عن استخدام الموارد.	.748*0	0.013
3	تظهر النتائج المالية في الوقت المناسب بما يدعم اتخاذ القرارات.	.973**0	0.000
4	تسمح المعلومات المحاسبية بمقارنة أداء المصرف مع الآخرين.	.710*0	0.022
5	توفر التقارير المالية معلومات عن المخاطر والفرص بما يسهم في تعديل التوقعات.	.963**0	0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول رقم (5)، والذي يوضح صدق الاتساق الداخلي للفقرات التي تقيس بعد ملاءمة المعلومات المحاسبية لعينة الدراسة الاستطلاعية، أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية بلغت (0.973)، في حين بلغت أقل قيمة (0.710)، وجميع الفقرات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقات ارتباط طردية وقوية بين جميع الفقرات التي وُضعت لقياس بعد ملاءمة المعلومات المحاسبية مقارنة بالدرجة الكلية للمتغير، مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد.

2. موثوقية المعلومات المحاسبية:

جدول رقم (6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد التدريب والدرجة الكلية لها

ت	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تعكس القوائم المالية للمصرف بصورة صادقة الوضع المالي ونتائج الأعمال.	.736*0	0.015
2	تُعد المعلومات المالية في المصرف بحياد ودون أي تحيز لطرف معين.	.867**0	0.001
3	يمكن للمستخدمين الخارجيين (مثل المراجعين) التحقق من الأسس والطرق المحاسبية المستخدمة في القياس والتقدير داخل المصرف.	.691*0	0.027
4	تُعد القوائم المالية في المصارف بطريقة توضّح حقيقة العمليات المالية.	.798**0	0.006
5	تلبي المعلومات المحاسبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية داخل المصرف وخارجه.	.885**0	0.001

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول رقم (6)، والذي يوضح صدق الاتساق الداخلي للفقرات التي تقيس بعد موثوقية المعلومات المحاسبية لعينة الدراسة الاستطلاعية، أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية بلغت (0.885)، في حين بلغت أقل قيمة (0.691)، وجميع الفقرات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقات

ارتباط طردية وقوية بين جميع الفقرات التي وُضـــعت لقياس بعد موثوقية المعلومات المحاســـبية مقارنة بالدرجة الكلية للمتغير، مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد.

ج- الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة:

ويعرف كذلك بصدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبانة، مدى اتساق كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية للمتغير الذي ينتمي اليه المحور وكذلك الدرجة الكلية للاستبانة، وقد تم حساب الاتساق البنائي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية للمتغير (المستقل) الذي ينتمي إليه المحور وكذلك الدرجة الكلية للاستبانة.

1.الصدق البنائي للمتغير التابع (ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية).

جدول رقم (7): معامل الارتباط بين كل محور من محاور المتغير التابع والدرجة الكلية له

ت	المحاور	الرمز	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	ملاءمة المعلومات المحاسبية		.970**0	0.000
2	موثوقية المعلومات المحاسبية		.953**0	0.000

*الارتباط دال إحصائي عند مستوى المعنوية 0.05

يوضـــح الجدول رقم (7) معامل الارتباط بين كل محور من محاور المتغير التابع مع الدرجة الكلية له، ويتضـــح من خلال البيانات الواردة بالجدول المذكور أن معاملات الارتباط دالة إحصـــائياً عند مســـتوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر محاور المتغير التابع صادقة لما وضعت لقياسه.

1.الصدق البنائي للاستبيان:

جدول رقم (8): معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية له

ت	المحاور	الرمز	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تطبيق المعايير الدولية		.960**0	0.000
2	ملاءمة المعلومات المحاسبية		.939**0	0.000
3	موثوقية المعلومات المحاسبية		.914**0	0.000
4	ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية		.964**0	0.000

*الارتباط دال إحصائي عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول رقم (8) والذي يوضح صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان أن قيم معامل ارتباط بيرسون بين كل محور والدرجة الكلية له تراوحت بين (0.914) كأقل قيمة و(0.964) كأعلى قيمة، وجميعها دالة إحصـــائيًا عند مســتوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقات ارتباط طردية وقوية بين محاور الاســتبيان والدرجة الكلية له، مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي للمحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط (عساف، 1995) أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: يعد ألفا كرونباخ من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة ، وهو اختبار يبين مدى ثبات الاستبانة (البياتي ، محمود مهدي تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، 2005 صفحة 49 ، دار الحامد ، عمان) وتكون قيمة معامل ألفا كرونباخ ما بين (0 , 1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة، أما إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α) هي 0.6 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل كما بالجدول رقم (9):

جدول رقم (9) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	الصدق الجدر التربيعي لمعامل ألفا
تطبيق المعايير الدولية	8	0.891	%94.39
ملاءمة المعلومات المحاسبية	5	0.805	%89.72
موثوقية المعلومات المحاسبية	5	0.856	%92.52
ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية	10	0.910	%95.39
المحاور ككل	18	0.940	%96.95

يتضح من الجدول رقم (9) أن معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور المقياس جاءت بمستويات متفاوتة تميل إلى الارتفاع، حيث بلغ معامل الثبات لمحور تطبيق المعايير الدولية (0.891)، وهو معامل يشير إلى مستوى جيد من الثبات والاتساق الداخلي بين عبارات المحور، كما بلغ معامل الثبات لمحور ملاءمة المعلومات المحاسبية (0.805)، وهو معامل يُعد مقبولًا في الدراسات الاجتماعية، في حين بلغ معامل الثبات لمحور موثوقية المعلومات المحاسبية (0.856)، وهو معامل جيد يعكس درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي، أما محور ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية فقد بلغ معامل الثبات له (0.910)، وهو معامل مرتفع يدل على اتساق داخلي عالٍ بين العبارات، بينما بلغ معامل الثبات الكلي لجميع المحاور (0.940)، وهي قيمة مرتفعة تعكس وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بين عبارات المقياس ككل.

وبالنسبة إلى مؤشر الصدق المحسوب من خلال الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ مضروبًا في (100)، فقد بلغت نسبته في محور تطبيق المعايير الدولية (94.39%)، وفي محور ملاءمة المعلومات المحاسبية (89.72%)، وفي محور موثوقية المعلومات المحاسبية (92.52%)، بينما بلغت نسبة الصدق لمحور ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية (95.39%)، في حين بلغت النسبة الكلية للصدق لجميع المحاور (96.95%)، وتُعد هذه القيم مرتفعة ومقبولة إحصائيًا، مما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق، وتُعد صالحة ومناسبة لقياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها بدرجة جيدة من الدقة والاعتمادية.

وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة المقياس صلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات أو تساؤلات الدراسة.

تحليل البيانات العامة :

1) المصرف: في الجدول رقم (10) والشكل رقم (1) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المصرف.

الجدول رقم (10) يبين التوزيع التكرار حسب المصرف

المصرف	العدد	النسبة
مصرف شمال أفريقيا	10	%27.8
مصرف الصحاري	15	%41.7
مصرف الجمهورية	11	%30.6
المجموع	36	%100.0

يتبين من الجدول رقم (10) والشكل رقم (1) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب المصرف كانت من مصرف الصحاري، حيث بلغت 41.7%، تلاه مصرف الجمهورية بنسبة 30.6%، ثم مصرف شمال أفريقيا بنسبة 27.8%.

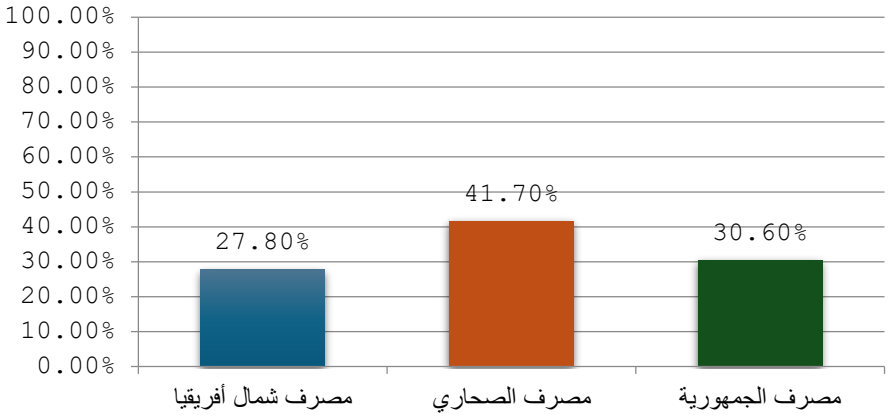

الشكل رقم (1) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المصرف :

2) المؤهل العلمي: في الجدول رقم (11) والشكل رقم (2) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (11) يبين التوزيع التكرار حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
أقل من بكالوريوس	5	%13.9
بكالوريوس	29	%80.6
ماجستير	2	%5.6
المجموع	**36**	**%100.0**

يتبين من الجدول رقم (11) والشكل رقم (2) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي كانت من حملة مؤهل البكالوريوس، حيث بلغت 80.6%، تلتها فئة أقل من بكالوريوس بنسبة 13.9%، ثم فئة الماجستير بنسبة 5.6%.

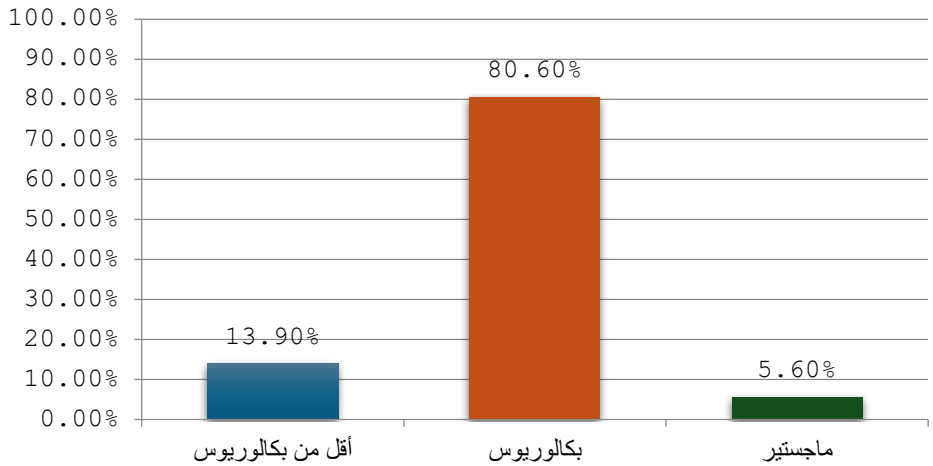

الشكل رقم (2) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

3.التخصص: في الجدول رقم (12) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص.

الجدول رقم (12) يبين التوزيع التكرار حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	12	%33.3
إدارة أعمال	14	%38.9
تمويل ومصارف	6	%16.7
أخرى	4	%11.1
المجموع	**36**	**%100.0**

يتبين من الجدول رقم (12) والشكل رقم (3) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب التخصص كانت من تخصص إدارة أعمال، حيث بلغت 38.9%، تلاها تخصص محاسبة بنسبة 33.3%، ثم تخصص تمويل ومصارف بنسبة 16.7%، وأخيرًا تخصصات أخرى بنسبة 11.1%.

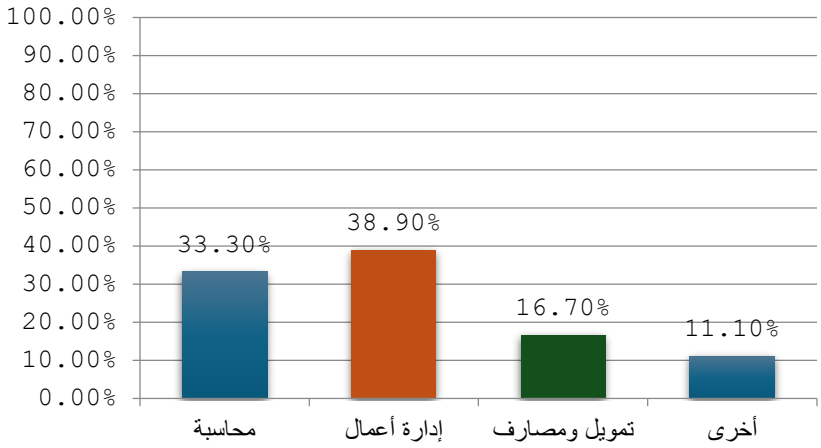

الشكل رقم (3) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب التخصص

3.المسمى الوظيفي: في الجدول رقم (13) والشكل رقم (4) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (13) يبين التوزيع التكرار حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
مدير إدارة	3	%8.3
نائب مدير إدارة	1	%2.8
رئيس قسم/وحدة	9	%25.0
مراجع داخلي	1	%2.8
موظف	19	%52.8
أخرى	3	%8.3
المجموع	**36**	**%100.0**

يتبين من الجدول رقم (13) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب المسمى الوظيفي كانت من فئة الموظفين، حيث بلغت 52.8%، تلتها فئة رئيس قسم/وحدة بنسبة 25.0%، ثم فئة مدير إدارة وفئة أخرى بنسبة 8.3%، في حين جاءت فئتا نائب مدير إدارة والمراجع الداخلي بنسبة 2.8%.

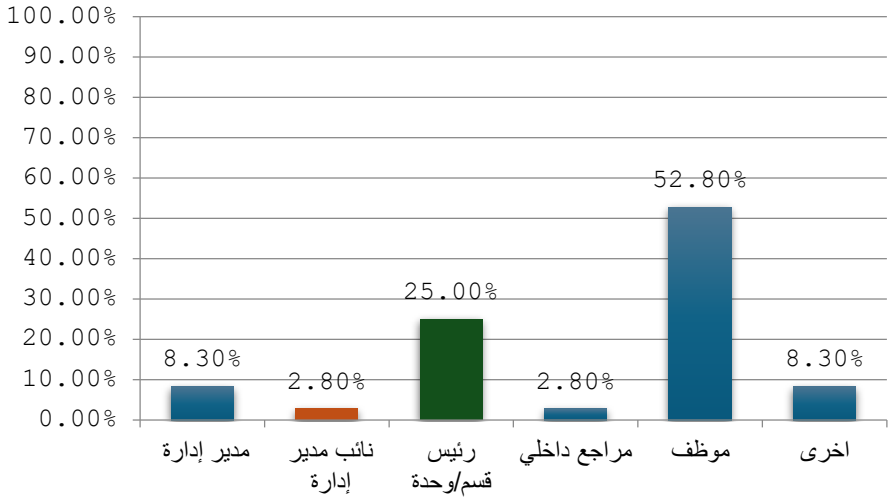

الشكل رقم (4) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

5.سنوات الخبرة: في الجدول رقم (14) والشكل رقم (5) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

الجدول رقم (14) يبين التوزيع التكرار حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	7	%19.4
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	15	%41.7
من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	8	%22.2
أكثر من 15 سنة	6	%16.7
المجموع	**36**	**%100.0**

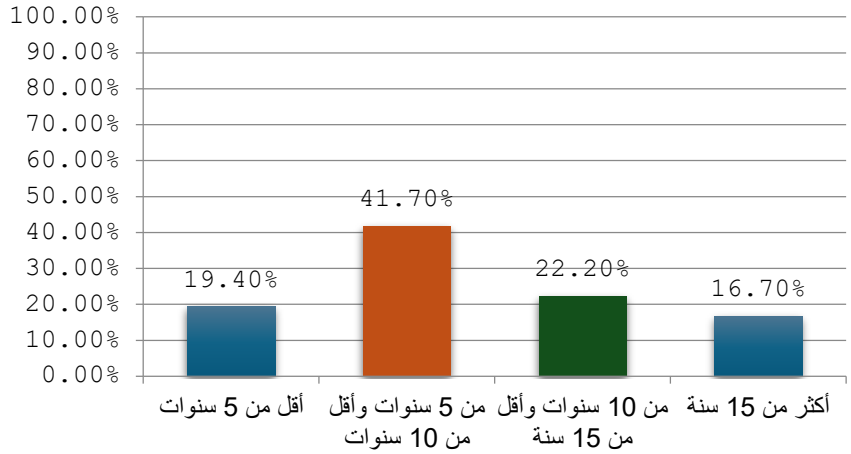

الشكل رقم (5) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

تحليل البيانات للإجابة عن تساؤلات الدراسة:

المحاور الرئيسية: أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

لتحليل المحاور الرئيسية من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (15) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

ت	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تطبيق المعايير الدولية	4.03	0.5737	%80.69	2	مرتفعة
2	ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية	4.09	0.5092	%81.78	1	مرتفعة
	كل المحاور	4.06	0.5058	%81.30		مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (15) أن درجة الموافقة على المحاور ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.06، والانحراف المعياري 0.5058، والوزن النسبي 81.30%، وقد تم ترتيب المحاور ترتيبًا تنازليًا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. محور ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية: جاء في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.09، والانحراف المعياري 0.5092، والوزن النسبي 81.78%.

2. محور تطبيق المعايير الدولية: جاء في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.03، والانحراف المعياري 0.5737، والوزن النسبي 80.69%.

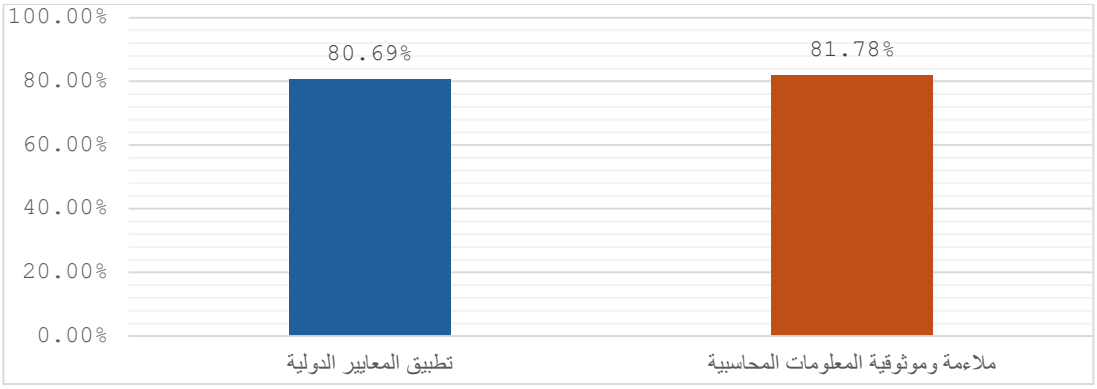

الشكل رقم (6) يبن مستوى الوزن النسبي لمحاور معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية

المحور الأول: تطبيق المعايير الدولية:

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (16) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	يلتزم المصرف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند تسجيل العمليات المالية.	4.25	0.7319	%85.00	2	مرتفعة جدا
2	تُعد القوائم المالية في المصرف وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.	4.22	0.7601	%84.44	3	مرتفعة جدا
3	تستخدم برامج المحاسبة في المصرف نماذج تتوافق مع متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية	4.28	0.6146	%85.56	1	مرتفعة جدا
4	يلتزم المصرف بمتطلبات القياس المحاسبي المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.	4.19	0.7491	%83.89	4	مرتفعة
5	يتم إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.	3.86	1.0462	%77.22	6	مرتفعة
6	يقوم المصرف بتحديث سياساته المحاسبية بما يتماشى مع التعديلات على معايير المحاسبة الدولية.	3.83	0.9710	%76.67	7	مرتفعة
7	يمتلك العاملون بالإدارة المالية معرفة مناسبة بمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.72	0.8146	%74.44	8	مرتفعة
8	يتم تدريب العاملين في الإدارة المالية بشكل دوري على مستجدات معايير المحاسبة الدولية	3.92	0.9964	%78.33	5	مرتفعة
المتوسط الإجمالي		**4.03**	**0.5737**	**%80.69**	**مرتفعة**	

يتبين من الجدول رقم (16) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 4.03، والانحراف المعياري 0.5737، والوزن النسبي 80.69%، وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا

تنازليًا من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. العبارة رقم (3): "تستخدم برامج المحاسبة في المصرف نماذج تتوافق مع متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية"، جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.28، والانحراف المعياري 0.6146، والوزن النسبي 85.56%.
2. العبارة رقم (1): "يلتزم المصرف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند تسجيل العمليات المالية"، جاءت في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.25، والانحراف المعياري 0.7319، والوزن النسبي 85.00%.
3. العبارة رقم (2): "تُعد القوائم المالية في المصرف وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية"، جاءت في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.22، والانحراف المعياري 0.7601، والوزن النسبي 84.44%.
4. العبارة رقم (4): "يلتزم المصرف بمتطلبات القياس المحاسبي المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية"، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.19، والانحراف المعياري 0.7491، والوزن النسبي 83.89%.
5. العبارة رقم (8): "يتم تدريب العاملين في الإدارة المالية بشكل دوري على مستجدات معايير المحاسبة الدولية"، جاءت في المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.92، والانحراف المعياري 0.9964، والوزن النسبي 78.33%.
6. العبارة رقم (5): "يتم إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية"، جاءت في المرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.86، والانحراف المعياري 1.0462، والوزن النسبي 77.22%.
7. العبارة رقم (6): "يقوم المصرف بتحديث سياساته المحاسبية بما يتماشى مع التعديلات على معايير المحاسبة الدولية"، جاءت في المرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.83، والانحراف المعياري 0.9710، والوزن النسبي 76.67%.
8. العبارة رقم (7): "يمتلك العاملون بالإدارة المالية معرفة مناسبة بمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية"، جاءت في المرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.72، والانحراف المعياري 0.8146، والوزن النسبي 74.44%.

المحاور الثاني: ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

لتحليل المحاور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (17) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

ت	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	ملاءمة المعلومات المحاسبية	4.06	0.5906	%81.11	2	مرتفعة
2	موثوقية المعلومات المحاسبية	4.12	0.5066	%82.44	1	مرتفعة
	كل المحاور	4.09	0.5092	%81.78		مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (17) أن درجة الموافقة على المحاور ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.09، والانحراف المعياري 0.5092، والوزن النسبي 81.78%، وقد تم ترتيب المحاور ترتيبًا تنازليًا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. محور موثوقية المعلومات المحاسبية: جاء في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.12، والانحراف المعياري 0.5066، والوزن النسبي 82.44%.
2. محور ملاءمة المعلومات المحاسبية: جاء في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.06، والانحراف المعياري 0.5906، والوزن النسبي 81.11%.

المحور الفرعي الأول: ملاءمة المعلومات المحاسبية

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (18) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	توفر القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف.	4.25	0.8742	85.00%	1	مرتفعة جدا
2	تساعد المعلومات المحاسبية على تقييم أداء الإدارة ومسؤوليتها عن استخدام الموارد.	4.25	0.6036	85.00%	1	مرتفعة جدا
3	تظهر النتائج المالية في الوقت المناسب بما يدعم اتخاذ القرارات.	3.92	0.8409	78.33%	3	مرتفعة
4	تسمح المعلومات المحاسبية بمقارنة أداء المصرف مع الآخرين.	3.97	0.6964	79.44%	2	مرتفعة
5	توفر التقارير المالية معلومات عن المخاطر والفرص بما يسهم في تعديل التوقعات.	3.89	0.9791	77.78%	4	مرتفعة
المتوسط الإجمالي		**4.06**	**0.5906**	**81.11%**	**مرتفعة**	

يتبين من الجدول رقم (18) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 4.06، والانحراف المعياري 0.5906، والوزن النسبي 81.11%، وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا تنازليًا من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. العبارتان رقم (1) و(2): توفر القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف، وتساعد المعلومات المحاسبية على تقييم أداء الإدارة ومسؤوليتها عن استخدام الموارد، جاءتا في المرتبة

الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما 4.25، والانحراف المعياري 0.8742 و0.6036، والوزن النسبي 85.00%.

2. العبارة رقم (4): تسمح المعلومات المحاسبية بمقارنة أداء المصرف مع الآخرين، جاءت في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.97، والانحراف المعياري 0.6964، والوزن النسبي 79.44%.
3. العبارة رقم (3): تظهر النتائج المالية في الوقت المناسب بما يدعم اتخاذ القرارات، جاءت في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.92، والانحراف المعياري 0.8409، والوزن النسبي 78.33%.
4. العبارة رقم (5): توفر التقارير المالية معلومات عن المخاطر والفرص بما يسهم في تعديل التوقعات، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.89، والانحراف المعياري 0.9791، والوزن النسبي 77.78%.

المحور الفرعي الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (19) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تعكس القوائم المالية للمصرف بصورة صادقة الوضع المالي ونتائج الأعمال.	4.03	0.7741	80.56%	3	مرتفعة
2	تُعد المعلومات المالية في المصرف بحياد ودون أي تحيز لطرف معين.	4.03	0.6088	80.56%	3	مرتفعة
3	يمكن للمستخدمين الخارجيين (مثل المراجعين) التحقق من الأسس والطرق المحاسبية المستخدمة في القياس والتقدير داخل المصرف.	4.03	0.6088	80.56%	3	مرتفعة
4	تُعد القوائم المالية في المصارف بطريقة توضّح حقيقة العمليات المالية.	4.25	0.6918	85.00%	2	مرتفعة جدا
5	تلبي المعلومات المحاسبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية داخل المصرف وخارجه.	4.28	0.6595	85.56%	1	مرتفعة جدا
المتوسط الإجمالي		**4.12**	**0.5066**	**82.4%** 4		**مرتفعة**

يتبين من الجدول رقم (19) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 4.12، والانحراف المعياري 0.5066، والوزن النسبي 82.44%، وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا تنازليًا من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. العبارة رقم (5): تلبي المعلومات المحاسبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية داخل المصرف وخارجه، جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.28، والانحراف المعياري 0.6595، والوزن النسبي 85.56%.
2. العبارة رقم (4): تُعد القوائم المالية في المصارف بطريقة توضّح حقيقة العمليات المالية، جاءت في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.25، والانحراف المعياري 0.6918، والوزن النسبي 85.00%.
3. العبارات رقم (1) و(2) و(3): تعكس القوائم المالية للمصرف بصورة صادقة الوضع المالي ونتائج الأعمال، وتُعد المعلومات المالية في المصرف بحياد ودون أي تحيز لطرف معين، ويمكن للمستخدمين الخارجيين التحقق من الأسس والطرق المحاسبية المستخدمة في القياس والتقدير داخل المصرف، جاءت جميعها في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منها 4.03، والانحراف المعياري 0.7741 و0.6088 و0.6088، والوزن النسبي 80.56%.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث ان المتغير المستقل هو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمتغير التابع ملاءمة المعلومات المحاسبية وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (20) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

معامل الارتباطR	معامل التحديد R Square	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	Std. Error of the Estimate تعين خطأ التعديل
0.696[a]	0.485	0.469	0.43019

بين الجدول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وبعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية 0.696 وهي علاقة طردية متوسطة، كما بلغ معامل التحديد 0.485 مما يعني أن 48.5% من التغير في ملاءمة المعلومات المحاسبية يعود إلى التغير في بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم (21) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقل

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات Regression	5.917	1	5.917	31.970	<0.001[b]
داخل المجموعة Residual	6.292	34	0.185		
المجموع	12.209	35			

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (21) أن قيمة F المحسوبة تساوي 31.970 وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة 4.13، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي أقل من 0.001 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة **إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية.**

جدول رقم (22) Coefficients a تأثير بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية

Model النموذج	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات موحدة Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	1.164	0.516		2.254	0.031
تطبيق معايير المحاسبة الدولية	0.717	0.127	0.696	5.654	<0.001

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية وملاءمة المعلومات المحاسبية كما يلي:

$Y=a+\beta 1X1$

$$y = (1.164) + (0.717)x$$

Y ملاءمة المعلومات المحاسبية.

X تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وتمثل هذه المعادلة أثر بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية بواسطة المعامل B وقيمتا 0.696.

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضـــية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لتطبيق معايير المحاســـبة الدولية في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضـية حيث إن كلا المتغيرين المسـتقل والتابع كمي نسـتخدم تحليل الانحدار الخطي البسـيط linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث ان المتغير المستقل هو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمتغير التابع موثوقية المعلومات المحاسبية وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (23) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

معامل الارتباطR	معامل التحديد R Square	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	Std. Error of the Estimate تعين خطأ التعديل
0.732[a]	0.536	0.522	0.35011

بين الجدول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط بين موثوقية المعلومات المحاســبية وبعد تطبيق معايير المحاســبة الدولية 0.732 وهي علاقة طردية متوســطة، كما بلغ معامل التحديد 0.536 مما يعني أن 53.6% من التغير في موثوقية المعلومات المحاسبية يعود إلى التغير في بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم (24) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقل

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجـــة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات Regression	4.815	1	4.815	39.280	<0.001[b]
داخل المجموعة Residual	4.168	34	0.123		
المجموع	8.982	35			

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (24) أن قيمة F المحسـوبة تسـاوي 39.280 وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة 4.13، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي أقل من 0.001 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة **إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.**

جدول رقم (25) Coefficients a تأثير بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على موثوقية المعلومات المحاسبية

Model النموذج	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات موحدة Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	1.514	0.420		3.602	0.001
تطبيق معايير المحاسبة الدولية	0.647	0.103	0.732	6.267	<0.001

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية وموثوقية المعلومات المحاسبية كما يلي:

$Y=a+\beta 1X1$

$$y = (1.514) + (0.647)x$$

Y موثوقية المعلومات المحاسبية.

X تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وتمثل هذه المعادلة أثر بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على موثوقية المعلومات المحاسبية بواسطة المعامل B وقيمتا 0.732.

النتائج والتوصيات :-

النتائج:

1. تشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف محل الدراسة تتبنى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بوصفها إطارًا محاسبيًا معتمدًا في ممارساتها المالية، ويتجلى ذلك في التزامها بتسجيل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية وفق متطلبات هذه المعايير، بما يعكس إدراكًا مؤسسيًا لأهميتها في تنظيم العمل المحاسبي وتعزيز الانضباط المالي.
2. تدل نتائج الدراسة على أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية أسهم في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية المنتجة داخل المصارف، حيث أصبحت هذه المعلومات أكثر قدرة على دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتقييم الأداء، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما يعزز دور المعلومات المحاسبية كأداة فاعلة في التخطيط والرقابة.
3. أوضحت نتائج الدراسة أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عزز موثوقية المعلومات المحاسبية، من خلال زيادة مستوى الحياد والموضوعية والشفافية في التقارير المالية، الأمر الذي يدعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في دقة المعلومات وقدرتها على عكس الواقع المالي للمصارف بصورة صادقة.
4. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمثل عاملًا محوريًا في رفع جودة المعلومات المحاسبية ككل، إذ يسهم في تحقيق تكامل واضح بين ملاءمة المعلومات وموثوقيتها، بما يعزز كفاءة التقارير المالية ويدعم متطلبات الحوكمة والرقابة المالية داخل المصارف.

التوصيات:

1. توصي الدراسة المصارف التجارية بضرورة ترسيخ التطبيق الفعلي والشامل لمعايير المحاسبة الدولية، وعدم الاكتفاء بالتطبيق الشكلي أو الجزئي، وذلك من خلال دمج متطلبات هذه المعايير في السياسات المحاسبية والإجراءات التشغيلية اليومية، بما يضمن توحيد أسس القياس والإفصاح وتعزيز جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف.
2. توصي الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية بتحديث أنظمتها المحاسبية ونظم المعلومات المالية بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وبما يضمن إنتاج معلومات محاسبية تتسم بالملاءمة والموثوقية في الوقت المناسب، مع تعزيز دور المراجعة الداخلية والرقابة المحاسبية للتحقق من سلامة التطبيق والالتزام المستمر بهذه المعايير.
3. توصي الدراسة الجهات الرقابية على المصارف التجارية بدعم وتفعيل الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، من خلال إصدار تعليمات واضحة وآليات متابعة دورية، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة المالية، وتعزيز الثقة في التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، وتحقيق الاستقرار المالي.

المراجع والمصادر :

المراجع العربية:

1. إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (2012). دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد الثالث.
2. أبو زيد، محمد المبروك. (2021). المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاماً. مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، العدد الخامس عشر.
3. بن يونس ، أبو زقية (2022) . القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية (**IFRS**) لأعداد التقارير المالية، جزائر.
4. ترديت (2023) . أثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة التقارير المالية في الجهاز المصرفي السوداني. https://www.scribd.com/document/911068705
5. جواد، زيد كريم، والدوري، عبد الله عبد الكريم. (2023). أثر IFRS على جودة التقارير المالية للمصارف: تطبيقًا على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارة والاقتصاد.
6. حسين وأخرون. (2025). تقييم تبني معايير IFRS واثرها على جودة التقارير المالية في المصارف الليبية. https://www.researchgate.net/publication/394432800
7. حمدي، عطية (1996)، منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية، القاهرة، دار النشر للجامعات.
8. الحميد، ناصر، والفلاح، عبد الله. (2024). تطبيق IFRS 9 وانعكاساته على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنوك الخليج. مجلة الإدارة والاقتصاد.
9. ذوقأن عبيدات، وآخرون، (1997)، البحث العلمي: مفهومه أدواته، أساليبه ، الرياض، دار اسامة للنشر.
10. ستدرات، بول، ومارشال رومني. (2010). نظم المعلومات المحاسبية (الكتاب الأول). تعريب د. قاسم إبراهيم الحسيني، جامعة المون، البحرين.
11. الشحاد، عبد الرازق قاسم، وآخرون. (2011). نظرية المحاسبة (ط1). زمزم للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة الأردنية.
12. صالح العساف (1995)، المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان.
13. عيساوي، محمد. (2015). دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم حوكمة الشركات. مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر.
14. الغولي، إسماعيل أحمد. (2022). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة في البنوك التجارية اليمنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن..
15. القحطاني، سالم، وآخرون. (1421هـ/2002م)، منهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على إل SPSS الرياض.
16. قسوم، حنان. (2019). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) على جودة القوائم المالية. مجلة البحوث والدراسات التجارية.

17. الماطوني، عادل عبد الله. (2023). أثر تطبيق المحاسبة الرقمية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية بمصراته. كلية الدراسات الإسلامية، جامعة مصراته.
18. الماقوري، سامح فرحات بلقاسم. (2004). نحو إطار مقترح لتقييم جودة خدمات المراجعة الخارجية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة غريان.
19. آيت محمد مراد (2014). ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
20. ين قطيب على ـوحطاب دلال، (2019).أهمية أعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة قسنطينة .
21. محمد، بوسماحة. (2020). المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. جامعة طاهري محمد – بشار.
22. مسلم، إبراهيم. (2016). دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. جامعة الجلفة.
23. المسماري، إيهاب حمزة. (2022). أثر تطبيق معايير IFRS على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية.
24. المطيري، عبد الله. (2025). أثر تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على توقيت الاعتراف بخسائر القروض لدى البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي.
25. ياسين، بن الضيف، وشايب الذقن، رمزي. (2025). أهمية معايير IPSAS في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
26. زكري، محمد أبو القاسم وأمعرف، ، سعاد عياش على.(2018) . أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية " دراسة تطبيقة على شركات النفط الليبية" . دراسات محاسبية مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين.

المراجع الأجنبية:

27. Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2023). Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Contemporary Accounting Research, 40(1), 414–447.
28. Aissaoui, M. (2015). The Role of International Accounting Standards in Supporting Corporate Governance. Journal of New Economy, Algeria.
29. Bekhail, A., & Kettoush, A. (2016). International Accounting Standards: Advantages and Difficulties of Application. Journal of Economic Sciences, Algeria.
30. Brüggemann, U., Hitz, J. M., & Sellhorn, T. (2013). Intended and unintended consequences of mandatory IFRS adoption. European Accounting Review, 22(1), 1–37.
31. Capkun, V., Collins, D., & Jeanjean, T. (2022). The effect of IFRS adoption on bank transparency and risk-taking. Journal of Business Finance & Accounting, 49(3–4), 531–566.
32. Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R. (2013). Adopting a label: Heterogeneity in the economic consequences of IFRS adoption. Journal of Accounting Research, 51(3), 495–547.
33. De George, E. T., Li, X., & Shivakumar, L. (2016). A review of the IFRS adoption literature. Review of Accounting Studies, 21(3), 898–1004.
34. IFRS Foundation. (2023). Why Global Accounting Standards? IFRS Foundation.
35. Li, X., Ng, J., & Saffar, W. (2023). Accounting-driven bank monitoring and firms' debt structure. Management Science.
36. Onali, E., Molyneux, P., & Lim, R. Y. (2023). IFRS 9 and bank risk. Journal of Financial Stability, 65.

Tawiah, V. (2025). The effect of IFRS adoption on bank internationalisation. International Journal of Finance &